ورقة سياسات بعنوان:
المشاركة النسائية السياسية في صناعة السلام في اليمن

تعاني اليمن منذ زمن من الصراعات وعدم الاستقرارالسياسي فتأتي في المرتبة السابعة من بين أكثر البلدان هشاشة في مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠١٥[1] وافقر بلد في المنطقة العربية في تقارير التنمية الدولية.بالإضافة إلى الفجوة الهائلة بين الجنسين في جميع المجالات وتكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي عام ٢٠١٥، حيث تحتل اليمن المرتبة الاخيرة ولسبع سنوات متتالية في مؤشر الفجوة بين الجنسين وبالرغم من ذلك تظل قضايا النساء هامشية ومحدودة في إطار السياسة العامة للدولة.

يواجه اليمن حاليا أزمة إنسانية خطيرة، حيث يحتاج أكثر من ٢١,٢ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية ٥٠ في المائة منهم من النساء والأطفال.وتعاني النساء بشكل كبير ومباشر من احداث الصراعات منذ العام ٢٠١١ وحتى الان وذلك من خلال فقدهن عائل الأسرة او النزوح الإضطراري او العنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة الى الاضرار النفسية.وبالرغم ان النساء[2] تمثل ٥١٪ من الإجمالي العام لسكان والدور الفاعل للنساء في ثورة الربيع العربي التصحيحية ومشاركتهن الفاعلة في الحوار الوطني الشامل٢٩٪ وفي صياغة الدستور ب ٢٣٪ وبرغم الاتفاقيات والقرارت الدولية الداعمة لمشاركة النساء من اهمها قرار مجلس الامن ١٣٢٥ إلا ان مشاركة وتمثيل النساء في عملية بناء السلام منذ اندلاع الحرب في ٢٠١٥ بدأت في الانحسار وتكاد تكون مشاركتهن في مسارات السلام الرسمية معدومة حيث شاركت فقط امراتين فقط في في طاولة المفاوضات الرسمية في جنيف او الكويت وغابت النساء كليا في اللجان الفرعية منها لجان التهدئة او اللجان الامنية بالرغم من اهمية تواجد النساء في تلك اللجان وفي طاولة المفاوضات لتحقيق سلام دائم وشامل.

تسلط ورقة السياســـــات التالية من خلال تجربة

مؤسسة تنمية القيادات الشابة

والتقارير والدراسات المتواجدة على اهم التحديات العوامل التي أدت غياب او تغييب النســـــاء في عملية بناء السلام واهم السياســـــات والاجراءات التي يجب اتخاذها لتفعيل دور حفيدات بلقيـــس -مكلة سبأ - في عملية السلام لما في ذلك مـــن أثر ايجابي في التسريع بعملية السلام والوصـــول الى حـــلول عادلة وشاملة ومستـــدامـــــــــة.

1 The term fragility is used to describe a diverse set of relationships between State, civil society and citizens. The concept fragility allows a departure from the often artificial divide between ' humanitarian' and 'development' settings (Programming in Fragile and Conflict – Affected Counties, Programme Policy Guidelines, Oxfam, 2011).

2 تم تجنب استخدام مصطلح المرأة واستخدام الجمع
نساء ايمانا باهمية عدم تنميط النساء في نمط واحد واهمية التنوع والتعدد والاختلاف في انماط النساء
One Size Does Not Fit All

أهم التحديات والعوامل التي تعيق مشاركة وانخراط النساء في عملية بناء السلام

معوقات سياسية:

ضعف الإرادة السياسية الوطنية لاشراك النساء في المفاوضات الرسمية لبناء السلام

لطالما أبدت النساء أستعداداً ملحوظا للمشاركات السياسية المختلفة عبر طريق المشاركات المختلفة في الانتخابات 2006، اعتصامات 2011 وقيادة مبادرات وغيرها. ونجاح النساء في العمل المدني من خلال منظمات المجتمع المدني والتي تبوّئت فيها النساء مواقع قيادية والعمل على قضايا التنمية بشكل عام وحقوق الإنسان بشكل خاص. غير ان الواقع يثبت أن النساء لم تصل إلى إي مواقع صنع القرار الرسمية وذلك يعزوا إلى ضعف الإرادة السياسية نحو الدفع بالنساء إلى الصفوف الإولى وبالتالي ووضع قضايا النساء في قائمة الأولويات. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

1.1 استناداً إلى مشاركة النساء الفاعلة والشعبية بشكل غير مسبوق في الربيع العربي و القرارات المختلفة فيما يخص المبادرة الخليجية او القرارات الأممية (2051 – 2014)[3] كانت نسبة المشاركة النسائية في الحوار الوطني 2014 (29.6٪).ومشاركة النساء في صياغة الدستور بنسبة 23.5٪ إلا ان القرارات الرئاسية والتنفيذية اللاحقة لم تلتزم بنسبةمشاركة النساء وفق مخرجات الحوار والقرارات الاممية التي اكدت على المشاركة على "قدم المساواة " في عملية السلام ومواقع صنع القرار. فمن الملاحظ انه لم يتم تعيين امرأة ضمن مستشاري الرئيس اثناء الفترة الانتقالية وتم تعيين امرأة كمستشارة لشئون المرأة ، بالاضافة ان النساء لم تحظى باية نسبة في التعيينات الادارية في المناصب القيادية . وحصلت النساء على حقيبتين في الحكومات اللاحقة واقتصر دورهن في وزارة حقوق الإنسان،اوزارة الشؤون الأجتماعية والعمل ووزيرة دولة حيث لم تشهد اليمن وزيرة في المالية، أو للتخطيط والتعاون الدولي او الخارجية او حتى التربية و التعليم والذي قد يكون امتداد لدورالنساء التربوي في الاسرة او كمديرات للعديد من المدارس المتفوقة. وهذه كلها مؤشرات تُبين ضعف في توجه القيادة السياسية لدعم النساء قبل الصراع وما بعد الصراع.

1.2 أضف إلى ذلك، استبعاد النساء في الحوارات والمفاوضات الحالية الرسمية بل هناك ريب وتخوف من مشاركة النساء واعدادهن او تمثيلهن كطرف ثالث في العملية السلمية حيث يُلاحظ عدم تقبل اطراف الصراع لمبادرة المبعوث الاممي بدعوة 7نساء من التوافق النسويللدفع بعملية المفاوضات في الكويت في مايو 2016. ويرجع ذلك إلى ضعف البنية السياسية للأحزاب والتي تقصي المرأة من مناصب صنع القرار داخل الاحزاب بالإضافة إلى النضرة الدونية نحو قدرات النساء للعمل الحزبي بنفس كفائة الرجال وذلك لضعف وعي القيادات الحزبية باهمية النوع الإجتماعي وتطبيقة داخل الاحزاب وكذلك تركيبة المجتمع الابوي.

1.3 الأحزاب السياسية الكبيرة والتي تسيطر الان على جميع المقاعد في طاولات الحوار خلت من النساء في مقاعد صنع القرار والرئاسة.حيث تُغيب عن عمد النساء في قيادات الصف الاول او الثاني للأحزاب وإن وجدت في قيادات الصف الثاني فذلك بنسبة متواضعة جداً (المؤتمر 5 عضوات من 34 عضو في اللجنة العامة,الإصلاح 13 عضوة من 130 عضو,الإشتراكي 4 عضوات من 27 في المكتب السياسي)ويرجع ذلك لضعف وعي الاحزاب بأهمية المشاركة الفعلية للنساء في العمل الحزبي بالإضافة لغياب المرأة في اجندات الاحزاب الداخلية او الخارجية وتطبيقها .فمثلاً حزب المؤتمر والاصلاح فإن فجوة النوع الإجتماعي كبيرة حيث أن اللوائح ليست حساسة في النوع الإجتماعي ولاتتضمن مواد تعزز من تمثيل ومشاركة النساء في هذه الأحزاب وعند النظر في لوائح الحزب الإشتراكي فإن اللوائح اكثر حساسية من لوائح حزب المؤتمر وحزب الإصلاح إلا ان هناك عجز في تطبيق هذة اللوائح وهذا اكبر دليل على تهميش النساء المتعمد من العمل الحزبي.

بالإضافة إلى هيمنة المجتمع القبلي والديني والعشائري على نظام الانتخابات القائمة حالياً من أكبر العوائق في وجه المشاركة السياسية للنساء فهذا النظام تأسس بدرجة أولى لخدمة الانتماء إلى القبلية أو العشيرة، ويحكم حسب تقاليد قبلية خاصة ففي هذا النظام يقدم المُرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلاً للقبيلة بالأساس، وليس كفرد في المجتمع أي مواطن إذ تطغى على المنافسات السياسية الانتماءات الضيقة إلى القبيلة قبل الشعور بالمواطنة والمساواة. وتعتبر المرأة ليست غائبة بشكل كلي من المجتمع القبلي، لكنها مغيبة من صناعة القرار فإنها وبشكل تلقائي شبة غائبة في الإنتخابات البرلمانية(نتج عن هذه الإنتاخابات فوز عضوة واحدة والتي توفت قبل ثلاثة أعوام) وإنتخابات المجالس المحلية.

3 Security Council: Resolution 2014 (21 Oct. 2011), Resolution 2051 (21 June 2012).

معوقات إجتماعية واقتصادية:

تعد مشاركة النساء الشاملة في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو عملية بناء السلام مسألة مهمة وجوهرية من أجل بناء سلام مستدام فمشاركة النساء يُعتبر أمراً حيوياً على كافة المجالات إلا أن بعض المعوقات الاجتماعية تجعل من هذه المشاركة صعبة حيث تتسبب الكثير من العوامل في إعاقة اشراك النساء في الكثير من المجالات ومن ضمنها مجال بناء السلام من هذه العوائق:

- عدم التعامل مع قضية المشاركة السياسية للنساء كقضية مجتمعية والنظر اليها على انها قضية فئوية أو قضية رفاهية.

- الثقافة الشعبية السائدة في المجتمع اليمني والقائمة على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص، والتي تحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل والأولاد، بينما تعتبر إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل حيث أن البنية الأبوية للأسرة اليمنية قائمة وفق التنشئة الاجتماعية على السلطة والخضوع لرب الأسرة الرجل ويستمر التسلط الأبوي على الأسرة كاملاً حتى وفاته فهو عائق قائم بحد ذاته، فنتيجة هذه الثقافة السائدة ما تزال سياسات وخطط وبرامج التنمية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تشق طريقها بصعوبة بالغة، إذ ما تزال هناك عادات وتقاليد اجتماعية وثقافية سلبية.

- يمثل العنف الإجتماعي تجاه النساء عائقاً اساسياً لمشاركة النساء في مجالات الحياه المختلفة واهمهما المشاركة السياسية. من بين العادات الإجتماعية السيئة في المجتمع اليمني، وصف النساء بناقصات عقل ودين. بالإضافة إلى الضغوطات المجتمعية المتولدة من البنية الابوية للأسرة التي تنشئ الرجال تنشئة قاسية يتولد منها عنفاً تجاة النساء. بالإضافة إلى زواج الصغيرات، الذي يحول دون تعليم الفتيات بالإضافة لختان الفتيات. كما يعتبر ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية حيث تصل إلى نسبة (٦٠٪).

- العوائق الاقتصادية والتي تعتبر خارجة عن نطاق سيطرة المجتمع كاستمرارية تفشي ظاهرة الفقر وزيادة عدد المتأثرين بها وخصوصاً من النساء، الأمر الذي يعيق من سرعة تمكين النساء ورفع معدلات التنمية في البلد حيث وان عدد كبير من الرجال مهاجرون او منضمون للجماعات المسلحة مما ادى بالنساء بالقيام بأدوار مناطة بالرجل بشكل اساسي وبما ان معظم النساء تعاني من صعوبة الحصول على التعليم والصحة او حتى تملك الاراضي، فإن هذا يزيد من معانات المرأة الإقتصادية.

معوقات تشريعية:

- تأتي المعاناة الأبرز للمشاركة السياسية للنساء من غياب القوانين والتشريعات المنصفة للنساء فهي عامل رئيس في ضعف مشاركتهن في الحياة السياسية فلم تسعى الدولة إلى معالجة هذه المشكلة رغم أنها بحاجة لمجهود قانوني يتوجه إلى النخب السياسية كمجلس النواب والحكومة. فعلى سبيل المثال:
- حصلت النساء اليمنيات على مكاسب تشريعية في القوانين اليمنية والتي كان لها أثر أيجابي في المساهمة في إحداث تغييرات كبيرة في أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودخولهن مجال التنمية. بالرغم من هذا إلا ان المشكلة الموجودة في التشريعات والقوانين لتيتخص مجال عمل النساءوالتيتتمثل في التطبيق والممارسة الفعلية لمختلف الحقوق، هذهماخلق فجوة واضحة بين النص القانوني واليةتطبيقه. ولهذا فإن التحديات التي تواجهها النساء في هذا الجانب، تكمن بشكل أساسي في غياب الوعي أو قصوره على الحقوق الدستورية والقانونية لدى القيادات الادارية في الدولة والحكومة ولدى النساء سواءً الأمية أو المتعلمة. فرفعالوعي بالقوانين وتنفيذها هو الخطوة الأولى في طريق التمسك بالحق و الالتزام بالواجب، بالإضافة إلى عدم اشراك النساء في صياغة التشريعات والقوانين، بما في ذلك القضايا الإنسانية والاجتماعية والاحوال الشخصية.
- عدم وجود تشريعات خاصة بتجريم العنف ضد النساء كذلك عدم وجودد قانون يجرم زواج القاصرات مما أدى إلى ضعف إيجاد الضوابط التشريعية في هذا المجال، سوف يحقق الحماية للنساء من كثير من أشكال التعسف والظلم، وعدم وجود جهات قانونية للمراجعة والمتابعة الميدانية واشراك النساء في الضبط القضائي والشرطة والامن.

معوقات أمنية:

نتيجة للصراعات والحرب والاختلالات الامنية واجهت
النساء العديد من الصعوبات من أهمها:

- صعوبة التنقل والحد من مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية الداخلية والخارجية.
- تعرض الناشطات السياسيات الى العنف القائم على النوع الاجتماعي والتشهير وتناول الحياة الخاصة لهن ولاسرهن مما حد بشكل واضح من مشاركتهن السياسية.

التوصيـــــات

المجتمع الدولي:

- التزام المبعوث الاممي والامم المتحدة بتنفيذ بنود قرار 1325 وايجاد اليات عملية لدمج النوع الاجتماعي في عملية بناء السلام.
- الضغط على الحكومات بإشراك النساء بما لايقل عن نسبة 30٪ حسب مخرجات الحوار والقرارت الاممية في أي مفاوضات رسمية وغير رسمية تشرف عليها هذه المجتمعات فيما يخص بناء السلام في اليمن.
- الضغط على الحكومات وصانعي القرار بتطوير خطط وطنية لتنفيذ القرار1325 والقرارات الأممية المصادق عليها من الجمهورية اليمنية ومراقبة تطبيقها.
- تخصيص موارد مالية كافية من برامج السلام في اليمن لدعم منظمات المجتمع المدني ذو القيادات النسائية و برامج تمكين النساء في المشاركة في عملية بناء السلام وفي مختلف المجالات.
- دعم المشاريع والبرامج التي من شأنها التقليل من العوائق نحو تمكين النساء على سبيل المثال، تعليم الفتيات، برامج النوع الإجتماعي و برامج مناهضة العنف ضد المرأة والمشاركة السياسية للنساء.

الاحزاب السياسية:

- وضع أليات وضوابط لإشراك النساء في مواقع صنع القرار بمختلف المستويات كوضع كوتا للنساء تضمن مشاركة النساء في مواقع صنع القرار ووضع خطط خاصة لبناء قدرات النساء وتأهيلهن.
- وضع الاليات والضوابط التي تضمن المشاركة السياسية للنساء على مختلف المستويات المحلية والوطنية والدولية بتعديل لوائح الاحزاب لتضمن مشاركة نساء الحزب في اي ترشيحات لـ مختلف المستويات المحلية والوطنية والدولية.
- مراجعة كافة اللوائح والسياسات الخاصة بالاحزاب بما يضمن ردم فجوات العنف والتمييز ضد النساء.
- تنفيذ برامج تمكين وبناء قدرات للنساء داخل الاحزاب.

الحكومة اليمنية:

- إدراج مؤشرات دقيقة حساسة للنوع الاجتماعي ضمن الخطط الوطنية والاستراتيجيات الخاصة بالبلد.
- تطوير خطة وطنية لتنفيذ القرار الأممي ١٣٢٤ والقرارات المصاحبة لها.
- مراجعة القوانين والتشريعات بما يكفل إدراج كافة تفاصيل الاليات التنفيذية لقرارات الامم المتحدة وبما التوصيات المقدمة.
- توجية وسائل الإعلام الوطنية للترويج بالدورالفاعل للنساء وبأهمية إشراكهن في مواقع صناعة القرار.

المجتمع المدني:

- مراقبة ومتابعة عملالحكومة وصانعي القرارفي تنفيذ الإلتزامات الخاصة بالقرارات الوطنية و الأممية الخاصة بالنساء.
- العمل على تنفيذ البرامج التي من شأنها التقليل من العوائق نحو تمكين النساء على سبيل المثال برامج تحديد السن الامن للزواج، تعليم الفتيات، برامج النوع الإجتماعي و برامج مناهضة العنف ضد المرأة.
- الترويج لأهمية دور النساء في مواقع صناعة القرار واشراكهن في صناعة السلام.
- الترويج ورفع الوعي للمجتمعات المحلية بالحقوق والقوانين والتشريعات الخاصة بالنساء.

البرلمان اليمني:

مراجعة الدستور وجميع القوانين والتشريعاتالتي تكرس العنف ضد النساء و العمل على قوانين تضمن حرية وحقوق النساء كالتالي:

الدستـــور:

- العودة إلى المادة (٢٧) من دستور ١٩٩١ عوضا عن كل من المادتين (٣١) و (٤١) و إضافة المادة (٣٦) من دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
- إضافة العبارة: "بحيث أن لا تقل نسبة تمثيل النساء في كل من هذه الهيئات عن ٣٠٪ كحد أدنى" إلى المادة رقم ٤ من الدستور.

- إعتماد نظام القائمة النسبية أو النظام المختلط لضمان مشاركة النساء باعتبارهن من الفئات المهمشة التي يحميها نظام القائمة النسبية, و ذلك عوضاً عن نظام الانتخاب الفردي المعتمد في المادة (٦٣) من الدستور الحالي.
- إضفاء صفة التأنيث في شروط رئاسة الجمهورية من المادة (١٠٧) من الدستور.

التشريعات والقوانين:

- مراجعة التشريعات بما يكفل حقوق النساء المنصوص عليها بالدستور بحسب المقترحات اعلاة
- النص على تحريم كافة انواع واشكال العنف ضد النساء
- تحريم الإعتداء على السلامة البدنية للنساء (ختان الإناث) والتحرش الجنسي.
- تحديد سن ادنى لزواج الفتيات ١٨ عام ويعاقب كل من يخالفة.

عن برنامج قيادات نسوية من أجل السلام:

يهدف البرنامج الى :

ضمان تحقيق عملية بناء سلام شامل مراعية وحساسة للنوع الاجتماعي في اليمن وذلك من خلال منظمات مجتمع مدني ومبادراتمجتمعية قوية وفعالة قادرة على ايصال وتمثيل إحتياجات وأصوات النساء المتضرارات من النزاع الى جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية .

عن مؤسسة تنمية القيادات الشابة:

رؤية المؤسسة:

ان تمتلك اليمن قيادات شابة فاعلة وماهرة من الذكور و الاناث يلعبوا دورا قياديا هاما في تنمية المجتمع والمساهمة في صنع عالم افضل.

رسالة المؤسسة:

رفع نسبة مشاركة الذكور والإناث في تنمية مجتمعاتهم من خلال مستويات عالية وجودة التعليم والتدريب الموجه نحو المشاركة والعمل. وبناء قدرات وتشجيع منظمات المجتمع المدني الشبابية و المبادرات الشبابية في المحافظات اليمنية عموما إستجابةً لاحتياجات السوق العمل والتطوير.

عن الكاتب:

الحسن أحمد القوطاري

لدى الحسن خبرة تزيد عن ٧ سنوات في التطوير.
وقد التحق في برنامج الماجستير في التنمية الدولية والنوع الإجتماعي.
أجرى وشارك في العديد من الدراسات والأبحاث الميدانية.
تولى مناصب إدارية في الشركات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
ويعتبر أحد المتخصصين المدربين في النوع الإجتماعي في البلاد.